الانتخابات ليس في التاريخ الذي تمت فيه، أي في ٣٠ حزيران (يونيو) الماضي، بل في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. إلا أن القانون نفسه، الذي يحدد تاريخ عقد الانتخابات على هذا الشكل، يخول أيضاً الكنيست صلاحية حل نفسه قبل انتهاء مدة خدمته، عن طريق إقرار قانون لهذا الغرض، بأكثرية تزيد على نصف عدد أعضاء الكنيست، شريطة أن يتضمن مثل هذا القانون، حكماً، موعد انتخابات الكنيست التالي[٣]. وهذا ما حدث في هذه الحالة؛ إذ بعد أن راح عقد حكومة بيغن ينفرط تدريجياً، مع استقالة عدد من الشخصيات وممثلي الكتل المختلفة منها، واحداً بعد الآخر، وبعد أن اتضح أنّ الحكومة قد تفقد الأكثرية البرلمانية التي تؤيدها، سارع رئيسها، قبل أن تتمكن المعارضة من تمرير مشروع لنزع الثقة بها، إلى الإعلان عن موافقته على عقد انتخابات مبكرة. وتم، بعد ذلك، الاتفاق بين الكتل الرئيسية على اجراء الانتخابات في الموعد الذي جرت فيه، وصدر قانون خاص بذلك.

وليست هذه، على كل حال، هي المرة الأولى التي تجرى فيها الانتخابات العامة في اسرائيل في غير موعدها الرسمي؛ فعدا عن انتخابات كل من الكنيست الرابع (١٩٥٩) والسادس (١٩٦٥) والسابع (١٩٦٩)، جرت كافة الانتخابات العامة الأخرى، عملياً، في غير ذلك الموعد. فانتخابات الكنيست الثاني جرت سنة ١٩٥١، أي قبل موعدها بسنتين؛ وذلك نتيجةً لخلاف بين الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، والتي كان على رأسها مباي والمتدينون، حول التعليم الديني في معسكرات المهاجرين الجدد الذين وفدوا إلى اسرائيل باعداد كبيرة في مطلع الخمسينات، وقد أدى هذا الخلاف إلى سقوط الحكومة وعقد انتخابات مبكرة[٤]. كذلك تم تقديم موعد انتخابات الكنيست الثالث (١٩٥٥) بضعة أشهر، نتيجةً لخلاف لم يكن معلناً آنذاك داخل الحزب الحاكم مباي[٥]؛ وقد نجم هذا الخلاف عما عرف فيما بعد باسم «فضيحة لافون»[٦]، وعن إصرار دافيد بن ـ غوريون على إقصاء زميله في الحزب، موشي شاريت، عن رئاسة الحكومة، بعد عودته للانضمام إليها، إثر إنتهاء فترة «اعتزاله» العمل السياسي التي كانت قد بدأت في أواخر سنة ١٩٥٣. وكانت «فضيحة لافون» نفسها التي ثارت بشكل عنيف وعلني في مطلع الستينات، على ما تبعها من لجان تحقيق حكومية وبرلمانية واتهامات متبادلة وإثارة للضغائن، هي السبب في سقوط الحكومة وحل الكنيست الرابع، واجراء انتخابات الكنيست الخامس سنة ١٩٦١، أي قبل الموعد المقرر لذلك بسنتين[٧]. كذلك أدت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ إلى تأجيل إجراء انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) من الموعد المقرر لإجرائها أساساً، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، إلى اليوم الأخير من تلك السنة. أما موعد انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧)، فقد تم تقديمه نحو نصف سنة، بعد تضعضع مركز حكومة رابين العمالية، إثر تورط رئيسها وزوجته بارتكاب مخالفة لانظمة الطوارىء الخاصة بمراقبة العملة الأجنبية؛ وقد تمثلت هذه المخالفة باحتفاظهما بنحو عشرين ألف دولار في حساب خاص بهما في احد البنوك الأميركية والامتناع عن تحويله إلى أحد البنوك الاسرائيلية، خلافاً لتلك الأنظمة[٨] (التي قامت حكومة الليكود بتعديلها بصورة جذرية، على كل حال، بعد استلامها السلطة).